

Distr.: General
26 August 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٤ (٢٠١٨)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في البلد، ويبيّن بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره السابق في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (S/2019/19).

ثانيا - التطورات المتعلقة بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية

٢ - في ٤ نيسان/أبريل، شنت قوات الجيش الوطني الليبي، بقيادة اللواء خليفة حفتر، هجوما للسيطرة على طرابلس، وهو ما أدى إلى حشد القوات المسلحة العاملة تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني لصدّ الهجوم. وبسبب هذا الاعتداء، توقفت العملية السياسية. وقد نُفذ الهجوم أياماً قبل المؤتمر الوطني الذي تيسره الأمم المتحدة، والذي كان مقرراً عقده في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل. ومنذ اندلاع أعمال القتال في المنطقة المحيطة بطرابلس، ظل ممثلي الخاص يتواصل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية واستئناف المحادثات السياسية.

٣ - وقد أدت أعمال القتال، التي تركزت أساساً في جنوب طرابلس والمناطق المحيطة به، إلى سقوط ما لا يقل عن ٣٩٥ من الضحايا في صفوف المدنيين، منهم ١٠٦ حالات وفاة، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية الحيوية. وبسبب هذا النزاع، تفاقمت الاحتياجات الإنسانية وموجة التشريد القسري، وتعذر الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى.



تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة والعملية السياسية

٤ - تمثلت الأهداف المتوخاة من المؤتمر الوطني في التوصل إلى اتفاق بين المشاركين بشأن ميثاق وطني يتم فيه تحديد مبادئ التوحيد بغية التوفيق بين الفصائل الليبية، واعتماد خارطة طريق تهدف إلى اختتام الفترة الانتقالية من خلال عقد انتخابات برلمانية ورئاسية، وتشمل توصيات بشأن سبل معالجة الدستور المقترح.

٥ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أعلن ممثلي الخاص عن تأجيل المؤتمر الوطني بسبب النزاع، ولا سيما في جنوب طرابلس، وصعوبة إجراء المحادثات السياسية في تلك الأجواء المضطربة. وكرر ممثلي الخاص تأكيد التزامه بعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن حالما تنهياً الظروف الملائمة التي تمكن من عقده. وسعى للحفاظ على زخم العملية السياسية، استضافت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اجتماعين دبلوماسيين في الحمامات، تونس، بحضور المدعويين للمشاركة في المؤتمر الوطني، وذلك بهدف الاستماع إلى آرائهم بشأن سبل إنهاء العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع عن طريق العودة إلى العملية السياسية. وكانت المرأة ممثلة تمثيلاً قويا في هذين الاجتماعين.

٦ - وساهم النزاع الدائر حول طرابلس في زيادة الخلاف الحاد داخل الساحة السياسية التي يطبعها التشتت أصلاً. وفي ١٣ نيسان/أبريل، عقدت مجموعة مؤلفة من ٣٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب اجتماعاً في بنغازي دعماً للهجوم الذي شنّه اللواء حفتر على طرابلس. وفي أعقاب اجتماع أول عُقد في ٥ أيار/مايو، شرعت مجموعة مكونة من حوالي ٤٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب الموالين للحكومة الوفاق الوطني وبعض أعضاء مجلس النواب الذين انتمخوا للانضمام إلى المجلس ولكنهم لم يؤدوا اليمين القانونية بعد، في عقد اجتماعات منتظمة في طرابلس، وقد أنشأوا أربع لجان لتفعيل أنشطتهم. وتواصل مجموعة أصغر من أعضاء مجلس النواب الموالين للجيش الوطني الليبي عقد جلسات في طبرق، ولكنها تفتقر إلى النصاب القانوني لاتخاذ القرارات. وفي ١٣ أيار/مايو، اجتمعت هذه المجموعة في طبرق وصوتت، دون النصاب لصالح تجريم تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا، وهو ما فاقم حالة الخلاف الحاد داخل المؤسسة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، صوتت مجموعة أعضاء مجلس النواب المجتمعين في طرابلس تأييداً لإلغاء منصب القائد العام للجيش الليبي، الذي يشغله اللواء حفتر منذ عام ٢٠١٥. وفي ١٣ تموز/يوليه، عقدت مجموعة كبيرة من أعضاء مجلس النواب اجتماعاً في القاهرة لمناقشة آفاق إعادة توحيد المجلس.

٧ - وظل دعم الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف والعودة إلى العملية السياسية قويا ومنتشرا على نطاق واسع بين صفوف السكان الليبيين. وما فتئت المظاهرات المناهضة للحرب تنظم بانتظام منذ نيسان/أبريل، بما في ذلك على وجه الخصوص في طرابلس ومصراتة وبنغازي والزاوية. وفي ٢٢ أيار/مايو، اجتمع وفد من شيوخ القبائل من المنطقة الشرقية مع رئيس الوزراء فايز السراج وممثلين عن المجتمع الدولي في تونس العاصمة لمناقشة إمكانية وقف إطلاق النار. ومنذ اندلاع النزاع، بذل الجانبان كلاهما جهوداً من أجل حشد الدعم الدولي.

٨ - وقد باءت بالفشل حتى الآن جميع المحاولات الرامية إلى وقف أعمال العنف واستئناف العملية السياسية عقب اندلاع القتال في نيسان/أبريل. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء السراج مبادرة سياسية تنطوي على تشكيل منتدى ليبي للاتفاق على خارطة طريق سياسية، والبت في الأساس الدستوري للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر عقدها قبل نهاية عام ٢٠١٩، وتعيين لجنة تشريعية

لصياغة المقترحات للانتخابات. وطلب رئيس الوزراء إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم تنفيذ قرارات ذلك المنتدى، بما فيها ما يتعلق بتدابير تحقيق اللامركزية. وذكر اللواء حفتر في وقت لاحق أن سيطرة الجيش الوطني الليبي على طرابلس شرط مسبق لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات وصياغة دستور جديد.

٩ - وفي ٤ نيسان/أبريل، قام المجلس الأعلى للدولة بإعادة انتخاب خالد المشري رئيساً له. وفي أعقاب الهجوم على طرابلس، جدد الرئيس تأكيد دعم المجلس لجهود حكومة الوفاق الوطني، وذكر أنه لا يمكن حل الأزمة الليبية بالسبل العسكرية.

المساعي الإقليمية والدولية

١٠ - قبل اندلاع أعمال القتال في نيسان/أبريل، كانت الجهود الرامية إلى دعم العملية السياسية لإنهاء الفترة الانتقالية تتقدم بشكل إيجابي، مع استمرار الجهود الإقليمية والدولية دعماً للتوصل إلى اتفاق سياسي بين أصحاب المصلحة الليبيين. وفي ٢٧ شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص بتيسير عقد اجتماع بين رئيس الوزراء واللواء حفتر في الإمارات العربية المتحدة، حيث كرر كل منهما التزامه بعقد الانتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وتوصلاً إلى تفاهم بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك مبدأ الرقابة المدنية على القوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية النهائية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتوحيد المؤسسات الرئيسية.

١١ - وفي ١٢ و ١٣ آذار/مارس، قامت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرقي، بزيارة مشتركة إلى طرابلس وبنغازي لإبداء دعم موحد للعملية السياسية. وفي ٣٠ آذار/مارس، على هامش القمة العربية الثلاثين المعقودة في تونس العاصمة، شاركت في اجتماع المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وكر ممثلو المنظمات الإقليمية الثلاث تأكيد تأييدهم لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا. وفي ٢ و ٣ نيسان/أبريل، قدمت بعثة الأمم المتحدة دعماً إلى زيارة قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، إلى ليبيا، وهي الأولى من نوعها منذ ثورة عام ٢٠١١، وفي الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل، قمتُ بزيارة إلى ليبيا لإبداء دعمي للعملية السياسية في مرحلة حرجة بالنسبة للبلد. وخلال اجتماعاتي مع رئيس الوزراء في طرابلس، ومع رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح عيسى قويدر، في طبرق، ومع اللواء حفتر في بنغازي، أكدت من جديد أن العملية السياسية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة في ليبيا.

١٢ - ومنذ بدء الهجوم الذي شنّه الجيش الوطني الليبي على طرابلس، تعدّرت على المجتمع الدولي التوصل إلى اتفاق على موقف موحد بشأن ليبيا. وفي ٤ نيسان/أبريل، أصدر كل من الإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية بياناً مشتركاً يحث جميع الأطراف على وقف تصعيد القتال. وفي ٩ نيسان/أبريل، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بياناً يدعو إلى الوقف الفوري لأعمال القتال، ويؤكد من جديد أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الليبية. وفي ١١ نيسان/أبريل، أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً يحذر من مخاطر التصعيد بالنسبة لكل من ليبيا والمنطقة على نطاق أوسع.

١٣ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اجتمع الثلاثي التابع للاتحاد الأفريقي والمؤلف من رؤساء رواندا ومصر وجنوب أفريقيا في القاهرة لمناقشة الحالة في ليبيا برعاية رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس عبد الفتاح السيسي. ودعا هذا الثلاثي إلى زيادة تفعيل دور الاتحاد الأفريقي في معالجة الأزمة في ليبيا، وحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بالعملية السياسية. وفي ١٢ حزيران/يونيه، دعا وزراء خارجية تونس ومصر والجزائر إلى وقف إطلاق النار في ليبيا، وكرروا التأكيد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع.

١٤ - وكثف ممثلي الخاص اتصالاته مع الجهات المعنية الإقليمية والدولية لحشد الدعم اللازم من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع الليبي. وفي ١٣ أيار/مايو، دعا الاتحاد الأوروبي إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، وحث جميع الأطراف على إعادة الالتزام بالحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، رحب ممثلو الإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية بمقترح ممثلي الخاص الداعي إلى التهدئة واستئناف العملية السياسية. وفي إطار الإحاطة التي قدمها ممثلي الخاص إلى مجلس الأمن في ٢٩ تموز/يوليه، اقترح مبادرة من ثلاث خطوات لإنهاء النزاع تتمثل في (أ) إقامة هدنة بين الأطراف؛ (ب) عقد اجتماع دولي تحضيري لاجتماع الأطراف الليبية، (ج) عقد اجتماع للأطراف الليبية.

الحالة في المنطقة الغربية

١٥ - شهدت الحالة الأمنية في المنطقة الغربية تدهورا خطيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقبل بدء الهجوم على العاصمة، كانت هناك عمليات حشد لقوات الجيش الوطني الليبي في عدة أنحاء من المنطقة، مع ما يستتبع ذلك من ردود فعل من جانب القوات الأخرى. وفي ١٠ آذار/مارس، تحركت قوات الجيش الوطني الليبي صوب أبو هادي، الواقعة على بعد ٢٥ كيلومترا تقريبا إلى الجنوب من سرت. وأفيد بأنها انسحبت إلى جفرة بعد وقت قصير من إعلان قوة حماية وتأمين سرت حالة الطوارئ وانضمامها إلى القوات المنتشرة في سرت.

١٦ - وفي ٣ نيسان/أبريل، نقل اللواء حفتر قواته من الجفرة باتجاه العاصمة. وبعد دخول الجيش الوطني الليبي إلى غريان، انسحبت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني إلى الشمال من المدينة. وأعلن رئيس الوزراء حالة طوارئ وتعبئة عامة في غرب ليبيا. وفي ٤ نيسان/أبريل، أعلنت قوة المنطقة العسكرية المركزية في مصراتة عن نشر وحدات للدفاع عن كل من طرابلس وسرت.

١٧ - ومنذ حزيران/يونيه، سُجل تصعيد خطير في النزاع الدائر في جنوب طرابلس، مع تكثيف الضربات الجوية باستخدام الطائرات والمركبات الجوية المسلحة بلا طيار، وزيادة استخدام الأسلحة الثقيلة، إلى جانب الهجمات البرية.

١٨ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، استعادت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني السيطرة على غريان، حيث كان الجيش الوطني الليبي قد أنشأ غرفة للعمليات. وتمكنت القوات العاملة تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني من احتجاز كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة والمركبات والذخائر، منها ما تم توريده في انتهاك سافر للحظر المفروض على الأسلحة. ووردت مزاعم تفيد عن وقوع إعدامات بإجراءات موجزة لما عدده ٤١ من المقاتلين الجرحى التابعين للجيش الوطني الليبي وبعض المدنيين من جانب قوات حكومة

الوفاق الوطني في مستشفى غريان. وفي ٢٦ تموز/يوليه، اتسعت رقعة النزاع عندما استهدفت طائرات حكومة الوفاق الوطني قاعدة تابعة للجيش الوطني الليبي في منطقة الجفرة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، شنّت قوات الجيش الوطني الليبي غارات جوية على قاعدة جوية تابعة لحكومة الوفاق الوطني في مصراتة.

١٩ - وفي ٧ أيار/مايو، جرح شخصان في أحد مراكز الاحتجاز في تاجوراء أثناء غارة جوية. وفي ٢ تموز/يوليه، أثناء غارات جوية، قتل ٥٣ مهاجرا محتجزا في نفس المركز وأصيب ١٣٠ من غيرهم، وبينهم نساء وأطفال. وفي ٣ تموز/يوليه، زار فريق تابع للأمم المتحدة الموقع لتوثيق الحادث وتقديم المساعدة الإنسانية. وقد أصدرتُ بيانا أدين فيه هذا الهجوم وأدعو إلى إجراء تحقيق مستقل.

٢٠ - ووردت تقارير غير مؤكدة تفيد أن ثمة مرتزقة ناشطين في ميدان القتال في طرابلس والمنطقة المحيطة بها. وفي ٧ أيار/مايو، تمكنت قوات الجيش الوطني الليبي من إسقاط واحتجاز طائرة تابعة لحكومة الوفاق الوطني يقودها طيار يحمل جنسية أجنبية حسب التقارير الواردة. وقد أعيد الطيار إلى وطنه في ٢٥ حزيران/يونيه.

٢١ - وشهدت أعمال العنف انخفاضاً أثناء فترة الهدنة بمناسبة عيد الأضحى. ومع ذلك، أُبلغت البعثة في ١١ و ١٢ آب/أغسطس بوقوع انتهاكات في منطقتي صلاح الدين ووادي الربيع، وفي جنوب طرابلس وبجوار مطار طرابلس الدولي. ولم تُحترم الهدنة في مدينة مرزق في الجنوب. وعلاوة على ذلك، استمرت تحليقات طائرات الاستطلاع غير المأهولة في أجواء مدينة مصراتة أثناء النهار.

الحالة في المنطقة الجنوبية

٢٢ - في شباط/فبراير ٢٠١٩، فرضت قوات الجيش الوطني الليبي، بدعم من الجماعات المسلحة المحلية، وجودها في جنوب غرب ليبيا، بما في ذلك في المدن الرئيسية وفي حقلي الشرارة والفيل النفتين. وزادت هذه التطورات من تفاقم التوترات المحلية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحالة الأمنية في المنطقة.

٢٣ - ودخلت قوات الجيش الوطني الليبي سبها في ١٥ كانون الثاني/يناير عقب مفاوضات مع الجهات الفاعلة المحلية، وفي معرض زحفها نحو مدينة مُرزق، واجهت تلك القوات والقوات التابعة لها مقاومة من قبائل التبو المحلية. وخلال الاشتباكات التي وقعت في ٢٢ شباط/فبراير، أُفيدَ عن مقتل حوالي ٥٠ شخصا وإلحاق أضرار بما عدده ٢٠٠ من المنازل. ومنذ آذار/مارس، شهدت المنطقة الجنوبية اشتباكات متقطعة، وفي أوائل حزيران/يونيه، قُتل حسب التقارير ١٥ شخصا في اشتباكات اندلعت في مُرزق. وأدت المحاولات التي قام بها الجيش الوطني الليبي لإنشاء سلطات محلية موازية إلى زيادة التوترات بين قبيلتي التبو والأهالي.

٢٤ - وأصدرت "الحكومة المؤقتة" الموازية البائدة من مقرها في شرق ليبيا تعليمات إلى السلطات في سبها بعدم المشاركة في الانتخابات البلدية التي نظمتها حكومة الوفاق الوطني. وربما أسهم ذلك في انخفاض عدد الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات التي عُقدت في ٢٧ نيسان/أبريل، وفي عدم اعتراف المجلس البلدي القائم بنتائج تلك الانتخابات. وقد أعلنت محكمة الاستئناف في وقت لاحق بطلان الانتخابات.

الحالة في المنطقة الشرقية

٢٥ - ظلت الحالة في المنطقة الشرقية هادئة نسبياً، وإن وردت تقارير عن عمليات اختطاف وحالات اختفاء قسري واغتيالات. وفي درنة، سيطر الجيش الوطني الليبي على الجزء المتبقي من المدينة القديمة في ١٢ شباط/فبراير، في أعقاب معارك عنيفة بين قوات الجيش وبقايا قوة حماية درنة. وأفادت التقارير بأنه تم العثور في المنطقة على أكثر من ١٠٠ جثة، بما في ذلك ضحايا من النساء والأطفال.

٢٦ - وفي ١٥ آذار/مارس، أُلقت قوات الأمن القبض على اثنين من عناصر الجيش الوطني الليبي يُشتبه بتورطهما في اغتيال أحد ضباط الشرطة في بنغازي. وفي ١٦ آذار/مارس، حاول أفراد مسلحون اغتيال رئيس الهيئة المحلية لمكافحة الفساد. وفي سلوق، جنوب بنغازي، تم الإفراج في ٣٠ أيار/مايو عن رئيس الاتحاد العام لعمال النفط، الذي أفادت التقارير أنه اختُطف بالقرب من منزله من جانب مجموعة مسلحة في أواخر نيسان/أبريل.

٢٧ - وفي ١٠ آب/أغسطس، انفجرت سيارة مفخخة في بنغازي، مما أسفر عن سقوط خمسة قتلى، من بينهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة، إضافة إلى إصابة مدنيين بجروح، من بينهم اثنان من موظفي الأمم المتحدة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث، ولا تزال تحقيقات الأمم المتحدة جارية.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

٢٨ - في أعقاب الهجوم الذي شنه الجيش الوطني الليبي على طرابلس في أوائل نيسان/أبريل، سُجلت زيادة كبيرة في عدد الهجمات التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في جنوب ليبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجمات نُفذت في الجنوب بالقرب من قرية الفقهاء في ٨ نيسان/أبريل و ٣ حزيران/يونيه، وقرية غدوة في ٢٥ آذار/مارس و ٩ أيار/مايو. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً مسؤوليته عن هجمات استهدفت معسكراً تابعاً للجيش الوطني الليبي في سبها، في ٤ أيار/مايو، ونقطة تفتيش عسكرية في زلة، في ١٨ أيار/مايو. وفي الفترة الممتدة بين ١٢ و ١٥ حزيران/يونيه، وردت تقارير عن وقوع اشتباكات بين التنظيم ووحدات محلية تابعة للجيش الوطني الليبي في منطقة الهروج الصحراوية الواقعة شرق سبها.

٢٩ - وقُتل ما لا يقل عن ٢٢ شخصاً على يد تنظيم الدولة الإسلامية في الجنوب خلال تلك الهجمات أو في اشتباكات بين الوحدات المحلية وخلايا التنظيم. وفي شرق ليبيا، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم بسيارة مفخخة استهدف قوات الجيش الوطني الليبي في درنة في ٢ حزيران/يونيه، وهو ما أسفر، حسب التقارير، عن إصابة ١١ شخصاً.

٣٠ - وتشير التقديرات إلى أن عدد المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ مقاتل، منهم ليبيايون ورجالاً أجنبياً. وقد واصلت قوات الجيش الوطني الليبي في الجنوب والقوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني في المنطقة الغربية تفكيك خلايا تنظيم الدولة الإسلامية وإلقاء القبض على الأفراد المشتبه بانتمائهم للتنظيم. وفي ٧ تموز/يوليه، أصدر التنظيم شريط فيديو تظهر فيه عناصر مسلحة، يُدعى أنها خاضعة لقيادة زعيم الجماعة في ليبيا، محمود البرعصي، وهي تجدد ولاءها للجماعة وتوعد بالانتقام من الجيش الوطني الليبي.

الحالة الاقتصادية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر إنتاج النفط دون انقطاع يُذكر بوتيرة إنتاج بلغت قرابة ١,٢ مليون برميل في اليوم. وواصل مصرف ليبيا المركزي تطبيق التدابير الاقتصادية التي أُقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والتي تزيد إمكانية الحصول على العملات الأجنبية بسعر ٣,٩ دنانير ليبية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، ظلت العملة الليبية مستقرة نسبياً بسعر قدره ٤,٤ دنانير ليبية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما ساهمت تلك التدابير في التخفيف من مخاطر نقص السيولة وأتاحت للحكومة ما يزيد على ١ بليون دينار ليبي من الإيرادات في الشهر. لكن في غياب احتمالات تخفيض مباشر لقيمة العملة، بدأت تظهر مثالب رسوم صرف العملات الأجنبية، بما في ذلك الضغط المضاعف على مصارف المنطقة الشرقية.

٣٢ - وعلى الرغم من زيادة إيرادات الميزانية وارتفاع أسعار النفط، كانت التوقعات تشير إلى أن ليبيا ستسجل عجزاً في ميزانية عام ٢٠١٩ يصل إلى ١٠ بلايين دولار، يعزى جزئياً إلى تحويل الموارد للإنفاق على النزاع. وقد ضخت الإيرادات الإضافية المتأتية من رسم القطع الأجنبي مبلغاً إضافياً قدره ١٥ بليون دينار ليبي في بند الإنفاق المتوقع في ميزانية عام ٢٠١٩. وشملت الميزانية البالغة ٥٦ بليون دينار ليبي ميزانيتين تكميليتين لتخفيف عبء الديون وزيادة الإنفاق على التنمية. لكنها لم تشمل الميزانية التكميلية التي استخدمتها "الحكومة المؤقتة" الموازية البائدة، والتي تراوحت بين ٧ بلايين و ٩ بلايين دينار ليبي، والممولة إلى حد كبير من الديون غير المعترف بها وطباعة دينار موازي، بما في ذلك طباعة ٣ بلايين دينار ليبي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٣٣ - وقد أدى اتخاذ إجراءات إدارية وشرائية مطوّلة وانخفاض معدلات تحصيل التعريفات من جانب مقدمي الخدمات إلى تآكل الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وتفاقم العجز عن توفير المياه والكهرباء والخدمات الأخرى بسبب النزاع الدائر، الذي ألحق أضراراً بعدد من المنشآت الحيوية، بما في ذلك منظومة النهر الصناعي العظيم. وكان من المرجح أن تسجل حالات انقطاع تدوم فترات طويلة في خدمات الإمداد بالكهرباء والماء الصالح للشرب خلال الصيف، مما سيؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

٣٤ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٤ (٢٠١٨)، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التعاون مع قيادة مصرف ليبيا المركزي وفرعه الموازي في شرق ليبيا من أجل اختيار شركة تُكلف بإجراء استعراض شامل لمراجعة الحسابات من أجل تعزيز الشفافية وتهيئة الظروف اللازمة لتوحيد المؤسسات المالية الليبية في نهاية المطاف.

ثالثاً - عملية صياغة الدستور

٣٥ - في كانون الثاني/يناير، أفضت المشاورات التي أُجريت بين مجلس النواب والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طبرق إلى إدخال تعديلات على قانون الاستفتاء الذي أصدره مجلس النواب بدايةً في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ٥ شباط/فبراير، تلقت المفوضية نسخة منقحة من قانون الاستفتاء تضمنت، حسبما ذكرت المفوضية، جميع التعديلات التي اقترحتها. وعلى الرغم من عدم صرف حكومة الوفاق الوطني للأموال المطلوبة، قامت المفوضية بأعمال تحضيرية فنية لعملية الاستفتاء على النحو

المنصوص عليه في القانون المعدّل. بيد أنه لا يزال هناك عدم توافق آراء سياسي بشأن صلاحية قانون الاستفتاء وما يرتبط به من تعديلات للإعلان الدستوري.

٣٦ - ولا تزال الدائرة الدستورية للمحكمة العليا مغلقة، ومن ثم فهي غير قادرة على البت في العدد المتزايد من الطعون المقدّمة إلى المحكمة.

رابعا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٣٧ - في شباط/فبراير، انتقلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلى مقرها الجديد في طرابلس، الذي شُيد بعد تعرض مكاتبها السابقة لهجوم شنه تنظيم الدولة الإسلامية في أيار/مايو ٢٠١٨. وقد تسنى بناء المقر الجديد بفضل التمويل الطارئ الذي قدمته حكومة الوفاق الوطني وبفضل الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي من خلال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تعزيز انتخابات الشعب الليبي".

٣٨ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، عدل المجلس الرئاسي القواعد التنظيمية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بشأن الانتخابات البلدية. وقامت اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية بالأعمال التحضيرية للانتخابات وأجرتها في ٢٢ بلدية في المنطقتين الغربية والجنوبية في آذار/مارس ونيسان/أبريل، على الرغم من إلغاء أحدها، وهو الآن ينتظر صدور الحكم النهائي في أعقاب الاستئناف بشأنه. وجرت الانتخابات في أجواء سلمية إلى حد كبير وإن كان إقبال الناخبين عليها متواضعا ومشاركة النساء والشباب فيها منخفضة. وأدت جميع المجالس المنتخبة حديثا اليمين وبدأت في تنفيذ ولايتها الجديدة، باستثناء المجلس البلدي في سبها، حيث جرى الطعن في نتائج الانتخابات وتم إلغاؤها بموجب حكم قضائي في نهاية المطاف.

٣٩ - وفي الوقت الراهن، تعاني كل من اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات من نقص في التمويل. فقد رصدت الميزانية السنوية لحكومة الوفاق الوطني موارد غير كافية للمفوضية، الأمر الذي هدد قدرتها على الاستمرار في عملياتها اليومية.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٤٠ - ظل السكان المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يتحملون وطأة تصاعد أعمال القتال والعنف. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، وثقت البعثة سقوط ١١٠ ضحايا في صفوف المدنيين، منهم ٢٨ قتيلا و ٨٢ جريحا. وتعزى الأسباب الرئيسية لسقوط أولئك الضحايا إلى القصف وإطلاق النار والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد أسفرت أعمال القتال التي دارت في طرابلس في منتصف كانون الثاني/يناير وفي درنة ومرزق في نيسان/أبريل عن عدد من الضحايا المدنيين، ويعزى ذلك أساسا إلى الاستخدام الأرعن للأسلحة في المناطق السكنية. وفي آذار/مارس، وردت تقارير غير مؤكدة عن اكتشاف مقبرة جماعية في مرزق تحتوي على ١٧ جثة مجهولة الهوية عُثِر عليها وهي مكبلة الأيدي والأقدام، وتبدو عليها آثار واضحة لطلقات نارية. وفي ١٧ آذار/مارس، عُثِر على ١٣ جثة على حافة الطريق بين غدوة ومرزق، وكانت الأيدي مقيّدة خلف الظهر والوجوه مغطاة بأغطية بلاستيكية.

٤١ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، قُتِل ١١١ من المدنيين وأُصِيب ٢٨٩ آخرون أثناء القتال الذي دار في طرابلس وحولها في ٤ نيسان/أبريل. وتشير التقديرات إلى أن ١٢٠.٠٠٠ شخص قد سُردوا داخليا خلال تلك الفترة، وتضرر كذلك كثيرون آخرون. وأشارت أرقام غير رسمية إلى تشرّد عدد أكبر من ذلك بكثير من الأشخاص، بيد أنهم لم يُسجّلوا رسميا. واحتُجز حوالي ٥.٠٠٠ من المهاجرين واللاجئين بشكل تعسفي في مراكز احتجاز في طرابلس. وتوالت التقارير عن النهب المنهجي للممتلكات على يد المقاتلين في المناطق التي نزع منها السكان بسبب القتال.

٤٢ - وهناك مزاعم عن تورط جميع الأطراف في سلوك من شأنه أن يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء القتال. فقد اتسمت المراحل الأولى من القتال بشن الهجمات العشوائية بالمتفجرات على المناطق السكنية، بما فيها أبو سليم والغرارات وسوق الجمعة والهضبة، التي أسفرت عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالممتلكات المدنية، لتحل محلها في وقت لاحق الغارات الجوية المحددة الأهداف، ولا تزال الذخائر غير المنفجرة تعرض المدنيين للخطر. واستُهدف العاملون في المجال الصحي والمرافق الصحية، إذ تعرضت ١٩ سيارة إسعاف وأربعة مرافق صحية لضربات، وقُتِل ستة من العاملين في المجال الصحي وأُصيب ١٢ آخرون. وقد تشكلت الهجمات التي استهدفت شبكات الإمداد بالمياه في منطقتي طرابلس ومصراتة سلوكا يعد من جرائم الحرب. ووردت أيضا ادعاءات بشأن استخدام الأطفال الجنود والتجنيد القسري للمهاجرين المحتجزين، لا سيما لأداء المهام اللوجستية. وما فتئ يتزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على الكراهية والعنف، ونُشرت مرارا على شبكة الإنترنت صور لأشخاص يرتكبون جرائم حرب. وسُجّلت زيادة في عدد حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وحالات الاختطاف والاختفاء القسري للمسؤولين والناشطين والصحفيين منذ اندلاع القتال في طرابلس. وفي نيسان/أبريل، وثقت البعثة حالات تتعلق بالاحتجاز التعسفي أو الاختطاف الذي تعرض له سبعة مسؤولين في شرق ليبيا وغيرها.

أعمال غير مشروعة تتعلق بالحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك قرابة ٨٨١٣ ٨ شخصا محتجزا في ٢٨ سجنا من السجون الرسمية التي تشرف عليها وزارة العدل، وكان نحو ٦٠ في المائة من هؤلاء رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبلغ مجموع النساء المحتجزات ما عدده ٢٧٨ امرأة، منهن ١٨٤ من غير الليبيات، وكان ١٠٩ من الأحداث والأطفال مودعين في سجون الشرطة القضائية. وكان آخرون محتجزين في مرافق تخضع اسميا لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة. ولم تُنح هؤلاء المحتجزين فرصة تُذكر للطعن في مشروعية احتجازهم أو التماس الإنصاف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

٤٤ - وفيما يتعلق بمرافق الاحتجاز التي تقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية، ظلت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن حالات من الاحتجاز المطوّل والتعسفي والتعذيب والاختفاء القسري وسوء ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي ورفض المسؤولين عن السجن وغيرها من مرافق الحرمان من الحرية السماح للعائلات والمحامين بالزيارة. ووسّع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نطاق التعاون الثلاثي الأطراف مع الجزائر وليبيا لدعم جهود إصلاح السجون التابعة لوزارة العدل والشرطة القضائية.

٤٥ - وواصلت البعثة تسليط الضوء على ضرورة إنهاء الاحتجاز التعسفي والمطوّل السابق للمحاكمة وأهمية ضمان خضوع جميع السجناء التي تشرف عليها وزارة العدل لإدارة موظفين مدربين ومؤهلين مهنيًا في سلك الشرطة القضائية دون غيرهم. وعقدت اجتماعات منتظمة مع مسؤولي وزارة العدل لمتابعة عملية تقصي أوضاع المحتجزين وتعزيز إشراف الوزارة على السجناء الرسمية.

٤٦ - وفي درنة، أفادت التقارير بارتكاب جماعات منتسبة إلى الجيش الوطني الليبي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عمليات إعدام بإجراءات موجزة للمحتجزين من المقاتلين والمدنيين على حد سواء. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير بأن الجماعات المنتسبة إلى الجيش الوطني الليبي أطلقت حملة تهريب واسعة النطاق داخل المدينة، مستهدفةً أفراد أسر الأعضاء في قوة حماية درنة ومن يُعتقد أنهم يرتبطون بها. وتوالت التقارير عن حالات الاعتقال التعسفي والتشريد القسري للمدنيين.

٤٧ - وظلت البعثة تتلقي تقارير عن حالات الاحتجاز المطوّل للمدنيين المحتجزين في مركز قنادة للاحتجاز في شرق ليبيا وحرمانهم من زيارات أسرهم منذ أيار/مايو ٢٠١٨. ومن بين المحتجزين مهنيون عاملون في المجال الطبي وناشطون في المجتمع المدني وشخصيات دينية.

٤٨ - وظلت البعثة تواجه الصعوبات في الحصول على تصاريح لزيارة السجناء الخاضعة لسيطرة وزارة العدل والشرطة القضائية، ولا سيما في الشرق. وفي اجتماع عُقد مع البعثة في أوائل تموز/يوليه بشأن الزيارات إلى سجن الكوييفية في شرق بنغازي وسجن قنادة في البيضاء، أوعز اللواء عبد الرزاق الناظوري، رئيس الأركان العامة للجيش الوطني الليبي، إلى المدعي العام العسكري في بنغازي بتيسير الزيارات وفقا للإجراءات الرسمية.

تقصي الأوضاع القضائية للمحتجزين

٤٩ - قامت البعثة بمتابعة عملية تقصي الأوضاع القضائية للمحتجزين عقب إصدار المجلس الرئاسي القرارين ١٣٠١ و ١٣٠٤ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اللذين أنشئت بموجبهما لجنة لفرز المحتجزين في سجن معيتيقة، والنظر في شروط الإفراج عن بعض المحتجزين لمدة أطول مما ينص عليه القانون، على التوالي، وعقب إصدار المجلس الأعلى للقضاء القرار ١٢٩ بشأن إنشاء لجنة أخرى لاستعراض حالات الاحتجاز التعسفي في سجن معيتيقة. وبدأت اللجنتان في استعراض أوضاع المحتجزين في سجن معيتيقة، الذي يُعتقد أنه يضم أكثر من ٦٠٠ محتجز. ووفقا لمكتب التحقيقات التابع لمكتب النائب العام، جرى تقصي أوضاع ما يُقدَّر بنحو ٨٠٠ محتجز وأُفرج عن حوالي ٣٠٠ محتجز وتُقل آخرون. وواصلت البعثة تشجيع مكتب النائب العام على إطلاع الجمهور بشكل منتظم على ما يستجد من تقدم محرز في عملية تقصي الأوضاع. وأفاد المكتب في شباط/فبراير ٢٠١٩ بأن اللجنة قد اختتمت أعمالها وسيُقدَّم تقرير نهائي إلى الحكومة.

الفئات المعرضة للخطر

المهاجرون واللاجئون

٥٠ - يوجد ٩٠٠ من اللاجئين والمهاجرين حاليا رهن الاحتجاز في مراكز تشرف عليها هيئة حكومية. ومن ضمن ذلك العدد، تشير التقديرات إلى أن ٣٥٠٠ معروضون للمعارك الدائرة في طرابلس

وما حولها أو يوجدون في أماكن قريبة منها. وتفيد التقارير أن عدداً إضافياً غير معروف من الأشخاص يوجدون في مرافق الاحتجاز غير الرسمية الأخرى في أوضاع غير مأمونة.

٥١ - وظل المهاجرون واللاجئون يتعرضون للحرمان من الحرية والاحتجاز التعسفي في أماكن احتجاز رسمية وغير رسمية، وإلى التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، والاختطاف للحصول على فدية، والابتزاز، والعمل القسري، والقتل غير المشروع. وقد ظل المهاجرون يُحتجزون في أماكن مكتظة وظروف لا إنسانية ومهينة، ويعانون من نقص الغذاء والماء والرعاية الطبية ومن ظروف سيئة جداً من حيث النظافة الصحية. وقد كان من بين مرتكبي الانتهاكات مسؤولون حكوميون وأفراد ينتمون إلى جماعات مسلحة ومهربيون ومُتجرون بالبشر وأفراد في عصابات إجرامية. و زاد عدد المحتجزين بسبب زيادة عمليات الاعتراض في عرض البحر وإغلاق الطرق البحرية أمام المهاجرين للحيلولة دون مغادرتهم. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن ما يصل إلى ١٥٠ مهاجراً لقوا مصرعهم في عرض البحر إثر انقلاب مركبهم.

٥٢ - واستمر وقوع حوادث العنف واستخدام القوة الفتاكة ضد المهاجرين المحتجزين، بما في ذلك بعد احتجاجات المهاجرين على ظروف احتجازهم. ورصدت البعثة تقارير أفادت بوقوع حوادث مميتة في مراكز الاحتجاز الرسمية في طريق السكة وقصر بن غشير والزاوية وسبها. وفي ٢٩ تموز/يوليه، ونظراً للافتقار الواضح إلى التدابير الكفيلة بمعالجة هذه الظروف، دعا ممثلي الخاص إلى إغلاق جميع مراكز الاحتجاز.

٥٣ - ولا يزال نقل المهاجرين الذين تم إنقاذهم أو اعتراض قواربهم من جانب عناصر خفر السواحل اللبية إلى مراكز احتجاز غير رسمية في الخمس يثير شواغل كبيرة. ولم يتسن في وقت لاحق العثور على المئات من المهاجرين الذين تم إنقاذهم والذين أُفيد بأنهم أُرسِلوا إلى مراكز الاحتجاز، ويُعتقد أنه قد جرى الاتجار بهم أو بيعهم للمهرين، في حين اختفى آخرون وهم في طريقهم إلى سوق الخميس المجاورة. وفي ٧ حزيران/يونيه، أهابت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحكومة الوفاق الوطني أن تبدأ فوراً بإجراء تحقيق مستقل من أجل العثور على الأشخاص المفقودين.

٥٤ - وتُغية تعزيز قدرة نظام العدالة الجنائية في ليبيا على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقات عمل تدريبية محددة الأهداف وقدم دعماً من أجل وضع تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر.

الصحفيون والناشطون في المجتمع المدني

٥٥ - ظل الصحفيون وغيرهم من الإعلاميين يتعرضون للتهريب والاحتجاز التعسفي. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، استعرضت البعثة حالة واحدة من حالات القتل غير المشروع، وأكثر من ١٠ حالات تتعلق باعتقال الصحفيين واحتجازهم تعسفاً. وتعرض صحفيان للسجن في شرق البلد. واستعرضت البعثة أيضاً ثلاث حالات من التهريب والتهديد، بما في ذلك ضد صحفيات. وأُفيد بأن استهداف الصحفيين مرده إما عملهم الإعلامي أو عوامل أخرى من بينها انتمائهم القبلي. وفّر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في هذا المجال من البلد بسبب التهديدات التي تلّفوها إما على وسائل التواصل الاجتماعي أو عن طريق الرسائل النصية.

٥٦ - وقد وثقت البعثة القيود التي تفرضها إدارة الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية والتي أثرت تأثيراً كبيراً على عمل الصحفيين في طرابلس. ووجهت تهديدات، شملت تهديدات بالقتل، ضد العديد من الناشطين في المجتمع المدني بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان. والتمس ما لا يقل عن ثلاثة من الناشطين ملاذاً في الخارج.

النساء والفتيات

٥٧ - في ١٧ تموز/يوليه، اختطفت جماعة مسلحةً عضوة مجلس النواب المنتخبة السيدة سهام سرقوية من منزلها في بنغازي، وسط استمرار المخاوف بشأن المحاولات الرامية إلى إسكات النساء وإقصائهن من المؤسسات السياسية.

٥٨ - وظلت النساء والفتيات المهاجرات عرضةً بوجه خاص للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وواصلت البعثة جمع شهادات النساء والفتيات المهاجرات اللواتي وقعن ضحايا الانتهاكات الجنسية من جانب المهربين والمتجرين وأفراد الجماعات المسلحة والمسؤولين خلال رحلتهم عبر ليبيا وفي مراكز احتجاز المهاجرين. وظلت النساء الليبيات والأجنبيات في السجون عرضةً للانتهاكات الجنسية من جانب حراس السجون.

المنظمات غير الحكومية

٥٩ - في ٧ آذار/مارس، أصدر المجلس الرئاسي لائحة تنظيمية جديدة تتعلق بمنظمات المجتمع المدني، بموجب القرار رقم ٢٨٦. وتضمنت هذه اللائحة التنظيمية إدخال تحسينات على اللائحة التنظيمية السابقة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في ليبيا، منها تبسيط نظام تسجيل منظمات المجتمع المدني المحلية، وتسريع إجراءات تجهيز الطلبات والموافقة عليها تلقائياً في حال عدم وجود قرار حكومي. أما فيما يتعلق بالمنظمات الأجنبية، فقد تضمنت اللائحة التنظيمية شروط تسجيل وإخطار معقدة، ونصت على تدقيق جميع الوثائق من جانب مفوضية المجتمع المدني، التي يمكنها أن تلغي تسجيل المنظمة وتصريح عملها استناداً إلى سبعة أسباب فضفاضة. وبدا أن هذه الأحكام تتعارض مع التزامات البلد وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن حرية تكوين الجمعيات.

المصالحة والعدالة الانتقالية

٦٠ - واصل مشروع البعثة المتعلق بالمصالحة الوطنية الأنشطة التي بدأت في عام ٢٠١٧. واستعرض مشروع استراتيجية بشأن المصالحة كان قد وُضِع في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، وذلك بهدف تقديم أفضل الممارسات والتوصيات الكفيلة بتعزيز فعالية وشرعية جهود المصالحة التي سيُضطلع بها مستقبلاً في ليبيا. وتم تقييم مشاريع دعم الحوارات المحلية فيما بين المجتمعات المحلية التي لها مظالم في جنوب ليبيا تأييداً لجهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. وبدأت أيضاً الدورات التدريبية وأنشطة التعلم من الأقران وبناء القدرات لدعم إنشاء وتدريب شبكة وطنية من الوسطاء المحليين للمشاركة بفعالية في جهود الحوار والمصالحة التي سُبذلت مستقبلاً في جميع أنحاء ليبيا. وفي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، اجتمع في تونس ٤٥ من الوسطاء من جنوب ليبيا، من بينهم ثلاث نساء، لتبادل أفضل الممارسات في مجال الوساطة وتحديد المرشحين لتلقي التدريب في المستقبل في مجال تسوية النزاعات والوساطة. وأتاح الاجتماع أيضاً فرصة لاستكمال تحليل النزاع وتحديد الديناميات المحلية والإقليمية.

الفساد

٦١ - في ٧ شباط/فبراير، أصدر مكتب التحقيقات التابع لمكتب النائب العام مذكرات توقيف ضد مالكي ١٠٣ محطات للوقود في جميع أنحاء ليبيا، أتهموا بالتورط في تهريب الوقود والتصرف فيه بشكل غير مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أمر مكتب التحقيقات بمصادرة ١١٥ محطة للوقود بهدف وقف ما تقوم به من عمليات الإمداد بالوقود والمنتجات المشتقة. ورحبت المؤسسة الوطنية للنفط بهذا الإجراء، مشيرةً إلى أن الدولة الليبية قد حرمت من أكثر من ٧٥٠ مليون دولار سنوياً نتيجة لفساد تلك الأنشطة، وأن ما يزيد على ١٢٠٠ من محطات الوقود لم تمتثل للشروط التقنية وضوابط التخطيط العام.

سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان

٦٢ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق). وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم المشورة والدعم إلى قوات الأمن الليبية بغرض التخفيف من احتمالات وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين على يد قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة تستفيد من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

جيم - قطاع الأمن

دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

٦٣ - في ١٧ كانون الثاني/يناير، يسّرت البعثة عقد مؤتمر لبناء القدرات بمشاركة وزارة الداخلية ووفد من رؤساء جميع مديريات شرطة طرابلس وممثلي المجتمع الدولي في ليبيا. وأبرز المشاركون في الاجتماع ضرورة وضع خارطة طريق بهدف توحيد المؤسسات الأمنية الحكومية وتمكينها بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية ترمي إلى إعادة تنظيم وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها وتجهيزها من أجل تحسين كفاءتها وفعاليتها.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء ليبيا، وشمل ذلك إسداء المشورة بشأن الإدارة والدعم التقني للشرطة، وإدارة الحدود، وأمن الطيران والمطارات، وتمكين المرأة في قطاع الأمن، وسيادة القانون، والعدالة.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٦٥ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مساعدة السلطات الليبية على التصدي لانتشار الأسلحة والذخيرة دون ضوابط والتلوث الناجم عن أخطار المتفجرات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارفت على الانتهاء أعمال التشييد الهادفة إلى تأمين مرفق لتخزين وقود القذائف بالقرب من غريان، استعداداً للتخلص في المستقبل من وقود السائل الداسر العالي السمية، على الرغم من الحاجة إلى موارد إضافية للمرحلة الثانية من المشروع. وفي مصراتة، أنجزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المرحلة الثانية من مشروع لإزالة مئات الأطنان من المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها. ومن أجل التخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، قدمت الدائرة التدريب إلى ١٦ من أفراد

جهاز الشرطة الجنائية الليبية بشأن إدارة مواقع الحوادث التي تشتمل على هذه الأجهزة. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، شمل هذا التدريب التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل زيادة القدرات الوطنية والمساعدة على تحديد الأثر الجنساني المترتب على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي حزيران/يونيه، شرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في مشروع للبدء في وضع خرائط لتحديد مكان أخطار المتفجرات وعمليات إزالتها الطارئة في بنغازي.

٦٦ - وازداد التلوث بأخطار المتفجرات في منطقة طرابلس الكبرى بدرجة كبيرة منذ نشوب النزاع في نيسان/أبريل. وتلقّت السلطات مئات التقارير عن الذخائر غير المنفجرة من المجتمعات المحلية المجاورة مباشرة لمناطق القتال العنيف. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٩، عُيِّنت معظم عمليات إزالة الألغام في سياق العمل الإنساني في المناطق المتضررة من الأعمال القتالية. وكانت عملية إزالة الألغام محدودة للغاية بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية ومحدودية القدرات.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروعاً مدته ستة أشهر لإزالة أخطار المتفجرات في تاورغاء ونظمت أنشطة لتوعية المشردين داخليا بأخطار المتفجرات استعداداً لعودتهم المتوقعة إلى المدينة. وفي آذار/مارس، استضافت الدائرة حلقة عمل بشأن مساعدة الضحايا في طرابلس بالتعاون مع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب وبمشاركة الجهات المعنية الوطنية والدولية.

دال - تمكين المرأة

٦٨ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم حماية النساء والفتيات وتمكينهن من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي والتدريب على المهارات الحياتية في أربعة مراكز مجتمعية للمرأة في طرابلس ومصراتة وبنغازي وسبها، لما مجموعه ٩٤٣ امرأة وفتاة. وأجرى الصندوق عدة مناقشات مع وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن بدء العمل في ليبيا بمجموعة الخدمات الأساسية الخاصة بالنساء والفتيات المعرضات للعنف الجنساني، وكذلك استعراض القوانين التي تؤثر على المساواة بين الجنسين والحماية من العنف الجنساني.

٦٩ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة وحدة دعم وتمكين المرأة التابعة للمجلس الرئاسي في الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٩. وفي حزيران/يونيه، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الشريكة نساء ليبيا إلى حلقة عمل بشأن المساواة بين الجنسين والتطرف العنيف، حدد المشاركون فيها الأولويات المتعلقة بأنشطة الدعوة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته في ليبيا. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٦ امرأة ليبية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إلى حضور مؤتمر بشأن تعبئة النساء من أجل بناء السلام في ليبيا. وحددت المشاركات الأولويات المشتركة كجزء من استراتيجية ترمي إلى تعزيز دور المرأة في بناء السلام وصنع القرارات في البلد. وعُرضت على المجتمع الدولي مبادرة لإنشاء شبكة مشتركة للمرأة الليبية.

هاء - الشباب والسلام والأمن

٧٠ - في ٢ أيار/مايو، يسّر صندوق الأمم المتحدة للسكان عقد اجتماع إلكتروني ضم ستة ناشطين لبيبين شباب يقودون حملة "صوم للسلام" وممثلين عن الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة. وحظيت هذه الحملة، التي دعمتها مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، بمساندة ما يقرب من ٣٥٠ من الشباب الليبيين الذين يصومون كل يوم خميس لتعزيز السلام والمطالبة بمهدنة إنسانية لمدة ٢٤ ساعة على الأقل في كل أسبوع.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

٧١ - في ٢٤ آذار/مارس، عقدت اللجنة المشتركة للتنسيق الفني أول اجتماع لها في عام ٢٠١٩ بحضور مشاركين من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والجهات الشريكة الوطنية والدولية. واستعرض المشاركون أعمال الفريق العامل التقني التي شملت مسائل المهجرة وإمكانية الحصول على الخدمات والحوكمة والانتعاش الاقتصادي وحقوق الإنسان وسيادة القانون في عام ٢٠١٨، ودرسوا التخطيط لعام ٢٠١٩، مع التشديد أيضاً على ضرورة تولى الجهات الوطنية القيادة وزمام الأمور.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

٧٢ - منذ اندلاع القتال في ٤ نيسان/أبريل، فر نحو ٨٧٥ ١٠٤ فرداً من ديارهم، يعتقد أن نصفهم من الأطفال. وفي حين انخفض معدل النزوح منذ بداية الأزمة، استمر النزاع المسلح في تهجير الأسر من ديارها. وقد أنشأت السلطات المحلية ٤٧ ملجأً جماعياً تؤوي حوالي ٤ ٠٠٠ شخص. وظل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدني في المناطق المتاخمة لخطوط المواجهة، وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ آخرين في المناطق المتضررة بشكل مباشر من الاشتباكات.

٧٣ - وأدى النزاع المسلح في طرابلس وما حولها إلى تفاقم أوجه الضعف والاحتياجات الإنسانية الناجمة عن ثماني سنوات من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وفي عام ٢٠١٩، قُبل النزاع الذي نشب في نيسان/أبريل، أشارت التقديرات إلى وجود نحو ٨٢٣ ٠٠٠ شخص من المحتاجين إلى المساعدة، استهدف منهم ٥٥٢ ٠٠٠ شخص بالمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يتأثر ما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ طفل من جراء تصعيد النزاع في غرب ليبيا. واستجابة للأزمة في طرابلس، ودعمًا للجهود المحلية، قدمت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المساعدة اللازمة إلى حوالي ٧٥ ٠٠٠ من الأشخاص المتضررين من النزاع حيثما أمكن الوصول إليهم، ومنهم اللاجئون والمهاجرون، وتلقى حوالي ٢٨ ٠٠٠ شخص المساعدة الطبية عن طريق الشركاء في مجال العمل الإنساني، وتلقى أكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ووُزعت سبل غذائية على ٢١ ٠٠٠ شخص، واستفاد ٧ ٠٠٠ شخص من خدمات الحماية.

٧٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أطلقت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني نداء طرابلس العاجل، التماساً لمبلغ ١,٢ ملايين دولار من أجل مساعدة حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص في حالة ضعف شديد بسبب تضررهم من النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، سُرع في تنقيح خطة الاستجابة الإنسانية الليبية لعام ٢٠١٩ لتشمل الاستجابات المستمرة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن النزاع المسلح. ومع ذلك، ظل التمويل متدنياً، حتى مع استمرار تزايد الاحتياجات، إذ لم ترد سوى نسبة ١٠ في المائة من الأموال

المطلوبة في إطار نداء طرابلس العاجل، وأقل من ٢٩ في المائة من مبلغ ٢٠٢ مليون دولار المطلوب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية الليبية.

٧٥ - واشتركت كل من المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف وبرنامج الأغذية العالمي في إنشاء آلية للاستجابة السريعة من أجل مساعدة ٤٠٥ ٢٥ من الأشخاص المتضررين من النزاع في غرب ليبيا. وقدمت اليونسف الدعم بأشكال متنوعة شملت تقديم اللوازم الصحية إلى ١٥٥ ٠٠٠ شخص، والإمدادات الغذائية إلى ١٧ ٧٩٠ شخصاً، وتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لما عدده ١٥ ٨٠٠ شخص. ووزع صندوق الأمم المتحدة للسكان حقائب اللوازم الصحية النسائية وعُدّات الرضّع لفائدة ٣ ٥٧٢ من النساء والفتيات في صفوف المرشدين في طرابلس والمناطق المحيطة بها وشمل ذلك ما يلزم للعناية بحديثي الولادة. ومن خلال شركائه المحليين، نشر الصندوق أيضاً عاملين في مجال الدعم النفسي الاجتماعي من أجل تقديم الإسعافات الأولية والمشورة في مجال الدعم النفسي الاجتماعي إلى ٣ ٢٤١ من المرشدين داخل المنطقة نفسها.

٧٦ - وفي أوائل حزيران/يونيه، تسببت الفيضانات في تشريد أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص، وتضرر منها أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في غات. وقام الشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك اليونسف وبرنامج الأغذية العالمي، بتوفير المواد الغذائية ومواد الإغاثة الأساسية جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة المحلية، وبُذلت جهود لكفالة توافر مياه الشرب المأمونة. وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية بانتظام إلى الفئات السكانية الضعيفة في غات.

٧٧ - ولا تزال الظروف السائدة في مراكز الاحتجاز تنسم باكتظاظ شديد وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية والغذاء والمياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي. وأشارت التقديرات إلى وجود ٤ ٩٠٠ لاجئ ومهاجر في مراكز الاحتجاز، منهم ٣ ٥٠٠ شخص معرضون لأعمال القتال أو على مقربة منها. وفي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، قامت البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتسيير ممر إنساني سمح لمفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بإجلاء جميع اللاجئين والمهاجرين البالغ عددهم ٦٥٥ من مركز احتجاز يقع في قلب الاشتباكات المسلحة، وذلك عقب حادث اقتحمت فيه مجموعة مسلحة المرفق، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن ١٢ شخصاً بجروح.

٧٨ - وهناك الآن ٥٣ ٤١٠ لاجئين وطالبي لجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منهم ٥ ٥٥٠ فرداً تم تسجيلهم حتى الآن في عام ٢٠١٩. وواجهت الغالبية العظمى من اللاجئين وطالبي اللجوء خطر الاحتجاز والاعتقال التعسفي. وحتى الآن، وصل إلى ليبيا في عام ٢٠١٩ ما عدده ٤ ٠٢٣ من اللاجئين والمهاجرين. وقامت المفوضية وشركاؤها بتقديم أكثر من ١٣ ٤٠٠ استشارة طبية وتوزيع أكثر من ٨ ٨٥٠ من المواد غير الغذائية على اللاجئين الوافدين إلى ليبيا أو المحتجزين في مراكز الاحتجاز أو المقيمين في مناطق حضرية.

٧٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية الدعم لإجلاء أو إعادة توطين ١ ٢٩٧ لاجئاً إلى خارج ليبيا، ومرّ ١ ٤٦٥ لاجئاً عبر مرفق التجميع والمغادرة في طرابلس. وبالإضافة إلى تنفيذ ١٢ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر، وفرت المفوضية لأكثر من ٨ ٨٥٥ من المرشدين داخليا والعائدين عُددات المأوى وزوّدت ١١ ٥٠٠ آخرين من المرشدين داخليا بمواد غير غذائية.

٨٠ - وفي تموز/يوليه، أشارت التقديرات إلى أن هناك ما لا يقل عن ٣٩٨ ٦٤١ من المهاجرين في ليبيا، كانت نسبة ١٣ في المائة منهم من النساء و ٩ في المائة من الأطفال. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم المساعدة إلى الأفراد في نقاط الوصول، بما في ذلك إجراء الفحوص الطبية وفرز احتياجات الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت المنظمة ٩٣٦ ٤ شخصاً على العودة الطوعية إلى ٤١ بلداً مختلفاً من بلدان المنشأ.

٨١ - وعموماً، وزعت المنظمة الدولية للهجرة مساعدات مباشرة في ٢٦ من مراكز الاحتجاز المختلفة و ١٢ من المناطق الحضرية التي أو نقاط الوصول التي يوجد فيها مهاجرون، ليصل مجموع المستفيدين إلى ٣٤١ ١٤ مهاجراً. وحتى الآن، في عام ٢٠١٩، قدمت المنظمة المساعدة إلى ٩٠٠ ٢٠ من المشردين داخليا في ٣٣ مجتمعاً محلياً للمشردين والعائدين، بما في ذلك في سبها وقطرون والكفرة وبنغازي.

٨٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى منع العنف الجنساني والتصدي له، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم النساء والفتيات المستضعفات من خلال دورات الدعم النفسي الاجتماعي والتدريب على المهارات الحياتية في أربعة مراكز مجتمعية للمرأة في طرابلس وبنغازي وسبها. ونظم الصندوق واليونيسف أيضاً دورة مشتركة لتدريب المدربين على إدارة حالات العنف الجنساني.

٨٣ - وبالشراكة مع إدارة الخدمات الصحية في طرابلس وفريق إدارة الأزمات في طرابلس، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإعادة تأهيل وتجهيز قسم الولادة بمجمع عيادات ورمحة في شرق طرابلس. وقدم الصندوق أيضاً معدات طبية وعُدود المستلزمات لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية والموارد البشرية من أجل توفير خدمات الصحة الإنجابية في تاجوراء وسوق الجمعة.

٨٤ - وبالتعاون مع الشركاء المحليين، قدمت اليونيسف الدعم المتخصص لما مجموعه ٢٠٣٤ ٢ طفلاً (١٠٨٢ فتاة و ٩٥٢ صبياً) من الناجين من العنف، بما في ذلك العنف الجنساني، ودرت ٣٦٩ من الأخصائيين الاجتماعيين والموظفين العاملين في مجال حماية الطفل في طرابلس وبنغازي وسبها. وبالتعاون أيضاً مع شريك محلي آخر، واصلت اليونيسف دعم ١٢٠ من المراهقين المسرحين من الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٧.

٨٥ - ونفذت اليونيسف عملية استجابة طارئة للنزاع في طرابلس بالشراكة مع نظراء من الحكومة المحلية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقدمت اليونيسف عُدود النظافة الصحية المنقذة للحياة والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاع، ووُزعت اللوازم الصحية المنقذة للحياة الأم والطفل على المرافق الصحية، وأتاحت الدروس الاستدراكية للأطفال في سن الدراسة الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب الأزمة.

٨٦ - واتخذت الجهات الفاعلة في قطاع الصحة ومنظمة الصحة العالمية خطوات مهمة شملت وضع استراتيجية تنفذ على مدى ثلاث سنوات، وبناء قدرات المهنيين الصحيين، وتوفير الحد الأدنى من مجموعة الخدمات الصحية، وإعداد خطة للاستجابة للطوارئ، وخطة احتياطية. وتم إنشاء قطاعين صحيين محليين في بنغازي وسبها لتغطية المنطقتين الشرقية والجنوبية، على التوالي. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، بالتنسيق مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة، الدعم للمرافق الصحية في تقديم خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية والتوليد لفائدة النساء والرضع في البلديات في جميع أنحاء ليبيا.

٨٧ - وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية إلى ١١٨.٠٠٠ شخص من المحتاجين، وقدم كذلك، كجزء من مشروع مدرسي بدأ تنفيذه في حزيران/يونيه، الوجبات الخفيفة إلى ٢٢٠٠ من أطفال المدارس في جنوب ليبيا. وقدم البرنامج أيضاً التدريب لمنسقي التغذية في ٥٩ مدرسة، والدعم لوزارة التعليم لوضع استراتيجية وطنية للتغذية المدرسية.

٨٨ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، في تونس العاصمة، وقّع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) اتفاقاً مع مصلحة التخطيط العمراني الليبية، وذلك لتعبئة الدعم التقني والخبرات على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات والإنعاش والإعمار بعد انتهاء النزاع. وكجزء من مشروع "لنكن أقوى من أجل ليبيا" الذي يشرف عليه مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تجديد المدارس في تاجوراء وسرت، ونقل شاحنة لشطف مياه الصرف الصحي وسبعاً من مضخات المياه المغورة إلى بني وليد.

خامساً - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

بيئة العمليات والعودة إلى ليبيا

٨٩ - في كانون الثاني/يناير، أُعيد نقل مقر البعثة من تونس العاصمة إلى طرابلس، وأعيد نذب موظفيها الدوليين الذين يشغلون مناصب في المقر إلى العاصمة الليبية. واحتُفظ في تونس العاصمة بمكتب صغير يضم ٢٣ من الموظفين الدوليين. ودخل مركز الأمم المتحدة في بنغازي طور التشغيل الكامل.

٩٠ - ونظراً لتدهور البيئة الأمنية في المنطقة الغربية من البلد في أعقاب الهجوم الذي شُن على طرابلس في ٤ نيسان/أبريل، قرر مسؤول الأمم المتحدة المعين، بالتشاور مع كبار مسؤولي الإدارة، خفض مستوى وجود الموظفين المدنيين الدوليين في طرابلس مؤقتاً إلى مستوى ٧٠ موظفاً. ونظراً لضرورة استمرار الجهود السياسية وتزايد الاحتياجات الإنسانية، واستناداً إلى التقييمات والتحليلات الأمنية الجارية لأعمال القتال بين الجانبين، وكذلك مستوى التهديد المحقق بالأمم المتحدة، تم تعديل عدد موظفي الأمم المتحدة الدوليين في طرابلس باستمرار، بينما أُقيم وجود مؤقت على أساس التناوب في بنغازي. وجرى استيعاب جميع الموظفين الدوليين بطرابلس في مجمع الأمم المتحدة الرئيسي، وتم في بعض الأحيان نشر عدد منخفض من الموظفين إلى مواقع أخرى في المدينة دعماً للموظفين الوطنيين العاملين في مجمع أويا التابع للبعثة في جنزور. وأصبحت التحركات البرية تتم على أساس تقييم كل حالة على حدة. وبالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة المعنية في منظومة إدارة الأمن بالأمم المتحدة، ظلت البعثة تعمل على تقييم ترتيباتها الأمنية وتنقحها بناء على التطورات التي تحدث على أرض الواقع.

٩١ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٣٠ آذار/مارس، نفذت البعثة عملية التناوب لوحدة حراسة الأمم المتحدة من نيبال، وقوامها ٢٣٠ فرداً. ونقلت طائرة مستأجرة القوات في مجموعتين بين كاتماندو وتونس العاصمة. وُقل الأفراد القادمون والمغادرون على متن طائرات تابعة للأمم المتحدة بين تونس العاصمة وطرابلس، مع الحفاظ في جميع الأوقات على القوام الكافي من الحراس لكفالة الأمن بذلك المجمع.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٩٢ - يثير انزلاق ليبيا إلى دوامة الاضطراب السياسي وأعمال القتال المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير مخاوف شديدة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء أثر ذلك على المدنيين بسبب قصف المناطق السكنية وما يرد من تقارير بشأن الهجمات المحددة الأهداف وتدمير البنى التحتية الحيوية. ويساورني القلق أيضا إزاء الحوادث المتكررة التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني والمرافق المخصصة للعمل الإنساني، وبوجه خاص الأخطار التي تتهدد العاملين في المجال الصحي والمرافق الصحية من جراء الغارات الجوية والقصف المدفعي.

٩٣ - ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم المحددة بموجب القانون الدولي الإنساني. وإني أذكر جميع الأطراف بأن الهجمات العشوائية محظورة حظراً تاماً بموجب القانون الدولي الإنساني. وأحث جميع الأطراف على التوقف عن استخدام الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك بواسطة القصف الجوي أو القصف المدفعي، في المناطق المأهولة بالسكان بسبب تأثيرها العشوائي المحتمل. وأذكر جميع الأطراف بالتزاماتهم فيما يتعلق بتجنّب استهداف المدنيين وكذلك العاملين في المجال الطبي والأصول الطبية.

٩٤ - وأكرر تأكيد أنه لا يمكن حل النزاع الدائر في ليبيا بالوسائل العسكرية، وأحث الأطراف المتحاربة على وقف جميع الأعمال العدائية والعودة إلى عملية الحوار السياسي. وأرحب بمبادرة رئيس الوزراء السراج لاستئناف العملية السياسية، وأشجع جميع الجهود التي ستؤدي إلى استئناف الحوار الذي يمكن أن يعيد توحيد جميع مؤسسات الدولة ويمهد الطريق للأمن والاستقرار الدائمين كجزء من العملية الديمقراطية.

٩٥ - وأرحب بالتزام الطرفين بالهدنة الإنسانية بمناسبة عيد الأضحى وما نتج عنها من انخفاض أعمال العنف في منطقة طرابلس. ومن خلال ممثلي الخاص، تظل الأمم المتحدة على استعداد لبذل مساعيها الحميدة من أجل تحويل ما تم تحقيقه خلال فترة الهدنة، التي ينبغي أن ترافقها تدابير لبناء الثقة بين الطرفين، إلى وقف لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، أشجع جميع الأطراف على الرد بالإيجاب وحسن النية على مقترح الخطوات الثلاث الذي قدمه ممثلي الخاص، بما فيه الاجتماعات الدولية والوطنية. وإني أكرر أيضا قلقي الشديد، ما لم تُتخذ إجراءات في المدى القريب، من احتمال أن يحتدم النزاع الحالي ليصبح حرباً أهلية شاملة.

٩٦ - وقد أدت بأشد العبارات الهجوم بالسيارة المفخخة الذي وقع في بنغازي في ١٠ آب/أغسطس في البيان الذي أصدرته في نفس التاريخ، وأعربت عن خالص التعازي للأسر المكلمة. ودعوت كذلك السلطات الليبية إلى عدم اذخار أي جهد من أجل الإسراع في تحديد هوية مرتكبي الهجوم وتقديمهم إلى العدالة، وقد طابقت تلك الدعوة البيان الإعلامي الصادر عن مجلس الأمن في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

٩٧ - وإني أرحب باستمرار دعم الدول الأعضاء لجهود البعثة لاستضافة اجتماعات حوار المسار الثاني من خلال مشروع الحوار السياسي، ولتعزيز مبادرات المصالحة الشعبية من خلال مشروع المصالحة الوطنية. وأشجع بقوة على مواصلة هذه الجهود، وأنوّه بما يبديه الليبيون من التزام وشجاعة من خلال إقدامهم على المشاركة في هذه الاجتماعات في ظل الظروف الصعبة وحالة الاضطراب التي تخيم على البلد. فهذه الجهود تعزز استمرار تصميم الأمم المتحدة على تيسير إنهاء العنف والعودة إلى العملية

السياسية بغية توحيد المؤسسات وتقرير مستقبل البلد من خلال انتخابات تجري في إطار دستوري متفق عليه.

٩٨ - ويتطلب إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي دعماً كاملاً وموحداً من المجتمع الدولي. ويساورني القلق إزاء وجود المقاتلين الأجانب والمرترقة الذين تستخدمهم أطراف النزاع في ليبيا، وإزاء تدفق الأسلحة إلى البلد. وأود أن أذكر الدول الأعضاء بالتزاماتها بعدم بيع أو توريد الأسلحة إلى ليبيا، وأدعوها إلى تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بحظر توريد الأسلحة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٧٣ (٢٠١٩). ويعد التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة أمراً بالغ الأهمية لحماية المدنيين واستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة.

٩٩ - ومن الأهمية بمكان استعادة سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا من خلال تعزيز احتكار الدولة لاستخدام القوة باتباع استراتيجية أمنية شاملة تنطوي على بناء مؤسسات أمنية مهنية وخاضعة للمساءلة وموحدة. فانتشار الأسلحة التي تؤجج النزاع والتدخل المستمر للجماعات المسلحة في المؤسسات السيادية للبلد أمور تبعث على القلق الشديد.

١٠٠ - وتُسهم الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع في ليبيا وعجز الدولة المتزايد عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في تفاقم معاناة الشعب الليبي. ومما يثير القلق بنفس القدر وضع المهاجرين في ليبيا، وخاصة أولئك المحتجزون في مراكز الاحتجاز، الذين يواجهون ظروفاً خطيرة من حيث سوء المعاملة ونقص أو انعدام سبل الوصول إلى المرافق الأساسية.

١٠١ - وينبغي إطلاق سراح اللاجئين والمهاجرين في ليبيا وتزويدهم بماوى آمن إلى حين تجهيز طلبات اللجوء الخاصة بهم أو مدّهم بالمساعدة اللازمة من أجل العودة الآمنة إلى أوطانهم ولم شملهم مع أسرهم. وليبيا ليست بأي حال من الأحوال بالمحطة الآمنة لنزول اللاجئين والمهاجرين، وإني أحث الدول على إعادة النظر في السياسات التي تدعم عودة اللاجئين والمهاجرين إلى الشواطئ الليبية. ولا بد من التحقيق في ادعاءات الانتهاك المنهجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمعاملة المهاجرين واللاجئين المحتجزين، بمن فيهم الأطفال، ومن الضروري محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات لتفادي إفلاتهم من العقاب.

١٠٢ - وحتى الآن، لم يتم تمويل سوى نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من مبلغ ٢٠٢ مليون دولار المطلوب جمعه في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٩. وما لم يرد تمويل إضافي، لن يتمكن الشركاء في مجال العمل الإنساني من تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للأشخاص الذين تضرروا مؤخراً من الاشتباكات التي وقعت في طرابلس ومن الوصول إلى المحتاجين في جميع أنحاء ليبيا.

١٠٣ - وإني أرحب بالاختتام الناجح للانتخابات الديمقراطية في ٢١ مجلساً بلدياً في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩ من أجل تحديد الولايات المنتهية للمجالس البلدية. وألاحظ وجود شواغل رئيسية فيما يتعلق بقرار "الحكومة المؤقتة" الموازية البائدة إنشاء هيئة انتخابية موازية لإجراء الانتخابات البلدية في شرق ليبيا، واستمرار التهديد بعرقلة عمليات الانتخابات البلدية، والتعيين الجاري لمجموعة موازية من رؤساء البلديات. ويجب أن يكون لدى ليبيا مؤسسة وطنية واحدة فقط لإجراء انتخابات المجالس. وأدعو الحكومة إلى كفالة حصول المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية في الوقت المناسب على ما يكفي من موارد الميزانية لتمكينهما من تغطية تكاليفهما التشغيلية وتيسير إجراء عمليات انتخابية ذات مصداقية.

١٠٤ - وظلت البعثة تعمل في ليبيا في ظل ظروف أمنية صعبة في أعقاب النزاع الدائر في طرابلس وحوها. وقد أعادت البعثة ترسيخ وجودها في الشرق، بما في ذلك من خلال تدابير تشمل إعادة فتح مكتب سياسي في بنغازي. وأكرر تأكيد التزامي، رهنا بالظروف الأمنية، بمواصلة تعزيز وجود الأمم المتحدة الدائم في ليبيا، مع استعراض تقييمات المخاطر والترتيبات الأمنية، من أجل تكثيف التواصل مع المتحاورين الوطنيين. وفي هذا الصدد، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً.

١٠٥ - وأود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة، ولموظفي وموظفات منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم وعملهم الدؤوب دعماً للسلام والأمن في ليبيا.